تقييم الاداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية في ظل قيد السيولة

ط/د. لعراف زاهية د. فرحات عباس
مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر
جامعة المسيلة

ملخص :

تناولنا في هذه الورقة البحثية تقييم الاداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية في ظل قيد السيولة وتوصلنا إلى مجموعة من النتائج أهمهاالأدوات المتبعة في إدارة السيولة بالبنوك التقليدية : اللجوء إلى البنك المركزي ،الاقتراض من المؤسسات المالية،الاقتراض من الأسواق المالية ،استحداث أدوات جديدة في مجال الودائع ،بيع أو شراء الأوراق المالية والتوريق،و أدوات إدارة السيولة في البنوك التي نختصرها في نظام جيد لإدارة المعلومات ،سيطرة مركزية على السيولة ،تحليل إحتياجات التمويل الصافي وتنويع مصادره ويجب أن يكون للبنك قاعدة تمويلية متنوعة .

الكلمات المفتاحية:

الاداء المالي ،تقييم الاداء المالي ، إدارة السيولة، البنوك .

Abstract:

This paper examines the financial performance of Algerian commercial banks in light of the liquidity constraint and reached a number of results. The most important of these are the tools used to manage liquidity in conventional banks: recourse to the central bank, borrowing from financial institutions, borrowing from financial markets, Selling or buying securities and securitization, liquidity management tools in banks, which are summarized in a good information management system, centralized control over liquidity, analysis of net financing needs and diversification of sources, and the bank must have a diversified financing base.

key words:

Financial performance, financial performance assessment, liquidity management, banks،

مقدمة:

إن تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية يحتل مكانة كبرى لما له من أهمية في الوقت الراهن ، لما يشهده العالم من تحولات اقتصادية ، إذ يعد القطاع البنكي من القطاعات المهمة الذي يمثل حلقة من حلقات تطور النظام المالي في أي بلد من بلدان العالم حيث أن البنك الناجح هو الأكثر تحوطا من حيث سيولته لكي يسهم في تحقيق الارباح المرجوة من ذلك ، لأن المخاطر الناتجة عن الافراط في السيولة المتاحة للبنك ستصب إفرازاتها على الأرباح الناتجة عنها خاصة في حالة فقدان ثقة المودعين الناجمة عن عدم قدرة البنك في الإيفاء بالتزامات مودعيه في الضروف الحرجة ،والاشكال الذي يطرح هنا: كيف يتم تقييم الاداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية في ظل قيد السيولة ، وللاجابة على هذه الاشكالية قسمنا هذه الورقة البحثية إلى أربعة محاور رئيسية هي :

المحور الأول ويناقش مفاهيم عامة حول تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية.

المحور الثاني ويناقش مؤشرات تقييم الأداء المالي وبعض نماذجه.

المحور الثالث ويناقش إدارة السيولة لتحسين الأداء المالي في البنوك التجارية .

المحور الرابع ويناقش دراسة حالة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

تقييم الاداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية في ظل قيد السيولة

المحور الأول: عامة حول تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية

أولا: مفهوم الأداء المالي

-يعرف الأداء المالي على أنه "مدى مساهمة الأنشطة في خلق القيمة أو الفعالية في إستخدام الموارد المالية المتاحة ، من خلال بلوغ الأهداف المالية بأقل التكاليف المالية "[1]

-ويمثل الأداء المالي" المفهوم الضيق لأداء الشركات حيث يركز على إستخدام مؤشرات مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف ، ويعبر الأداء المالي عن أداء الشركات حيث أنه الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها الشركة ، ويساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد الشركة بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة ،والتي تساعد على تلبية إحتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم .

- ويعرف الأداء المالي أيضا بأنه :

*أداة تحفيز لاتخاذ القرارات الاستثمارية وتوجيهها تجاه الشركات الناجحة ، فهي تعمل على تحفيز المستثمرين للتوجه إلى الشركة أو الأسهم التي تشير معاييرها المالية على التقدم والنجاح عن غيرها .

*أداة للتعرف على الوضع المالي القائم في الشركة في لحظة معينة ككل أو لجانب معين من أداء الشركة أو لأداء أسهمها في السوق المالي في يوم محدد وفترة معينة[2].

ومن خلال ماسبق يمكن إستنتاج مفهوم للأداء المالي في البنوك على أنه يتمثل في قدرة البنك على تخفيض تكاليفه وزيادة الإيرادات من أجل الوفاء بإلتزاماته ، فهو آلية تمكن من إستغلال البنك لموارده بصورة مثلى ، وهذا يؤدي إلى تحقيق أهدافه المسطرة من قبل إدارته.

ثانيا :مفهوم تقييم الأداء المالي

-يعني تقييم الأداء المالي تقديم حكم ذو قيمة حول إدارة الموارد البشرية والمالية والمادية[3] .

-عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة تعني تقديم حكم على إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية المتاحة للمؤسسة ، وذلك لخدمة رغبات أطراف مختلفة ، أي يعتبر تقييم الأداء المالي للمؤسسة قياسا للنتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة مسبقا[4] .

-ويعرف تقييم الأداء المالي أيضا على أنه مدى تحقيق القدرة الإيرادية والكسبية في المؤسسة ، حيث أن الأولى تعني قدرة المؤسسة على توليد إيرادات سواء من أنشطتها الجارية ، أو الرأسمالية أو الاستثنائية ، بينما تعني الثانية قدرة المؤسسة على تحقيق فائض من أنشطتها من أجل مكافئة عوامل الانتاج وفقا للنظرية الحديثة ، والبعض يعرفه بمدى تمتع تحقيق المؤسسة لهامش أمان يزيل عنها العسر المالي[5] .

ثالثا: خطوات تقييم الأداء المالي

ويمكن إجمال المراحل الأساسية لتقيم الأداء بما يلي[6]:

- ✓التعرف على البرامج خطة التنفيذ.
- ✓التعرف على معايير و مقاييس الأداء.
- ✓قياس الأداء الفعلي (النتائج).
- ✓مقارنة الأداء الفعلي بالأداء المخطط.
- ✓تحديد الانحرافات و الاختلافات و الفروقات مع تحديد مراكز المسؤولية.

- ✓اتخاذ الإجراءات اللازمة للحفاظ على الهدف المخطط.

أما الأداء المالي فإنه يتفرد بمجموعة من الخطوات متمثلة فيما يلي[7] :

- ✓الحصول على مجموعة القوائم المالية السنوية وقائمة الدخل ، حيث إن من خطوات الأداء المالي إعداد الموازنات والقوائم المالية والتقارير السنوية المتعلقة بأداء الشركات خلال فترة زمنية معينة.
- ✓إحتساب مقاييس مختلفة لتقييم الأداء مثل نسب الربحية والسيولة والنشاط والرفع المالي والتوزيعات ، وتتم بإعداد واختيار الأدوات المالية التي ستستخدم في عملية تقييم الأداء المالي .
- ✓دراسة وتقييم النسب ، وبعد إستخراج النتائج يتم معرفة الانحرافات والفروقات ومواطن الضعف بالأداء المالي الفعلي من خلال مقارنته بالأداء المتوقع أو مقارنته بأداء الشركات التي تعمل في نفس القطاع.
- ✓وضع التوصيات الملائمة معتمدين على عملية تقييم الأداء المالي من خلال النسب، بعد معرفة أسباب هذه الفروق وأثرها على الشركات للتعامل معها ومعالجتها.

المحور الثاني: مؤشرات تقييم الأداء المالي وبعض نماذجه.

أولا :مؤشرات تقييم الأداء المالي التقليدية

يتوقف الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية على قدرتها على إنشاء القيمة تبعا لأهداف النظرية المالية الحديثة ، وهذا الأخير لايتحقق إلا من خلال مؤشرات يمكنها تقييم الأداء المالي ، ولاتكون النسب ذات مدلولية في التحليل إلا إذا تم مقارنتها بنسب ذاتها ، على مدار عدة سنوات سابقة للتعرف على التطور في هذه النسب وإتجاهات هذا التطور ، أو مقارنة هذه النسب بالنسب المرجعية (المعيارية) لتحديد درجة الانحراف أو المقارنة بالنسبة لنفس المؤسسات التي تنتمي لنفس القطاع ، وعموما تقسم النسب المالية حسب مصدر معلوماتها إلى ثلاث مجاميع رئيسية هي [8]:

1-النسب المالية الخاصة بتحليل حسابات النتائج .

2-النسب المالية الخاصة بتحليل المركز المالي .

3-النسب المالية المشتركة .

وتشمل كل مجموعة من النسب في طياتها نسب أخرى لكل منها غرض محدد ، ونتيجة لوجود كم هائل من النسب المالية قام الباحثين بتقسيم هذه النسب تبعا للمظاهر التي تتخذ في نشاط المؤسسة ، أي النسب التي تعبر عن بعد محدد من أبعاد المؤسسة (الربحية ، السيولة ، التمويل ..الخ ، إلى (نسب الربحية ، نسب النشاط ، نسب التشغيل ، نسب المديونية ، نسب الربحية ، نسب السوق)، وتعتبر المؤشرات والمعايير السابقة مؤشرات تقليدية لتقييم الأداء ،وفي البنوك على الرغم من أهمية الأرباح في مواجهة المخاطر ن كمخاطر الائتمان ومخاطر سعر الفائدة ومخاطر الاستثمارات وغيرها ، وكذلك تعزيز رأس المال عن طريق الأرباح المحتجزة وزيادة ثقة المودعين ، والتوسع في الملكية عن طريق جذب المكتتبين وتعظيم ربحية السهم وزيادة قيمته السوقية (مع ثبات العوامل الأخرى)، إلا أن ربحية السهم مثلا لا توضح كلفة رأس المال ، فقد تكون أكثر أو أقل ، كما أن منح الائتمان والتوسع فيه يعتمد على ربحية السهم ، الذي يعد إرتفاعها مؤشرا للتوسع في الائتمان مما يجعل القرار المستند إلى هذا المؤشر متضمنا مخاطر إئتمان أعلى بسبب إهمال كلفة رأس المال المستثمر ، إن محصلة إستخدام هذه المؤشرات تقوض قيمة حملة الأسهم حتى وإن عكست أداء جيدا [9].

تقييم الاداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية في ظل قيد السيولة

ثانيا : نموذج القيمة الاقتصادية المضافة

1-مفهوم القيمة الاقتصادية المضافة تعرف القيمة الاقتصادية المضافة على أنها معيار لقياس الأداء من خلال تحديد الأساليب التي تساهم في رفع قيمة المؤسسة أو القضاء عليها ، وهي تسمح بتحديد الأرباح المتبقية بعد طرح التكاليف الرأسمالية وتقييم تكلفة الفرصة البديلة للمساهمين ، والقيمة الاقتصادية المضافة تساوي بالضبط المبالغ التي تم الحصول عليها من خلال التدفقات النقدية المخصومة أو صافي القيمة الحالية [10]. ويعتبر هذا المؤشر من المؤشرات الحديثة المستعملة في قياس أداء المؤسسات الاقتصادية خاصة المدرجة منها في البورصة ، وتستعمل لقياس الأداء الداخلي في المؤسسة ، وتعتمد هذه الطريقة على مفهوم تكلفة رأس المال عوض التكلفة الداخلية الممثلة في مختلف المصاريف المالية الداخلية للمؤسسة المتولدة من إستغلال أصولها ، وهي تقيس المردودية الاقتصادية للأصول من خلال ربط النتائج بالأموال المستثمرة ، وتعرف كذلك على أنها الفرق بين العائد المحقق خلال الدورة والعائد المنتضر أخذا في الحسبان الخطر المصاحب له، وهي تعتبر أحد المقاييس المستعملة لمعرفة مدى قدرة المؤسسة على إنشاء القيمة [11].

2-حساب القيمة الاقتصادية المضافة[12]:

تعطى بالعلاقة التالية:

القيمة الاقتصادية المضافة(E.V.A) = الربح العامل الصافي بعد الضريبة(NO.PAT) - رأس المال المستثمر * معدل تكلفة رأس المال(المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال).

EVA=NOPAT-(WACC*Capital Invested)

ويحسب هذا المؤشر كل سنة حيث:

NOPAT:نتيجة الاستغلال الصافية بعد الضرائب .

WACC : المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال .

CT :الأموال المستثمرة.

من خلال ماسبق نستنتج أنه عندما تكون القيمة

3-حساب القيمة الاقتصادية المضافة في البنوك[13]:

لصعوبة تقدير الكلف المتعلقة بخدمة الودائع كتحرير الصكوك وخطابات الضمان مثلا ، وهذا لأن " الودائع تمثل جزءا من عمليات المصرف وليس تمويلا خالصا" ،كما هو الحال بالنسبة إلى حقوق الملكية ، إن الودائع في المصارف التجارية تتضمن ودائع جارية وودائع التوفير وكلاهما لا يتصف بالثبات مما لا يجعل منها مصادر طويلة الأجل بحكم عمليات الايداع والسحب ، والأهم من ذلك فإن فوائد هذه الودائع تنزل من الأرباح في كشف الدخل مما يجعل منها محسوبة الكلفة، كما أن حساب الدائنون يتضمن في أغلب فقراته بنود ذات طابع قصير الأجل كالفوائد المستحقة والأجور المستحقة ورسوم الطابع وغيرها ، ودائنو النشاط التجاري ، وبالتالي فإن كلا من الودائع والدائنين يصنفان ضمن المصادر قصيرة الأجل ، بينما تتصف صفة مصادر التمويل طويلة الأجل إلى حقوق الملكية ، وهو البند الوحيد الذي ليس له كلفة في كشف الدخل ، لذلك يتفق الباحث مع المعادلة الآتية لحساب القيمة الاقتصادية المضافة .

القيمة الاقتصادية المضافة =صافي الربح المعدل –(حقوق الملكية *كلفة حقوق الملكية).

إن كلفة حقوق الملكية تتضمن كلفة الأسهم العادية التي تقاس بعدة طرق أهمها نموذج تقييم المقسوم ، والأرباح المحتجزة والتي تحتاج إلى تقدير العائد المطلوب الذي يتم إستخراجه بعدة طرق كمعدل تسعير الأصول الرأسمالية وأسلوب ناتج السند زائد علاوة المخاطرة التي تقدر بإضافة نسبة 3/5 نقطة لمعدل الفائدة على المديونية وأسلوب التدفق النقدي المخصوم .

وفي هذا الصدد لابد من الإشارة إلى كفاءة السوق لكي يعتمد العائد المطلوب ، للحصول على القيمة الاقتصادية المضافة بصورة دقيقة ، فعندما تكون السوق كفؤة تعكس القيمة السوقية العادلة للأسهم ويكون السهم مقيما كما يجب ، بينما تختلف القيمة السوقية عن القيمة العادلة عندما لاتكون السوق كفؤة ، وأن معدل الخصم الذي تخصم به التدفقات لاينطوي على حجم المخاطرة الحقيقية لإستناده على معلومات غير دقيقة لاسيما عندما لايتوفر عنصر الشفافية، ولذلك عندما تكون أخطار البلد عالية ، فإن المخاطر تضم المخاطر العامة والخاصة بمعنى آخر أن معدل العائد المطلوب لابد أن يعتمد أسلوب المخاطر الكلية المقاسة بتعديل سعر الخصم .

4-التعديلات التي تتطلبها القيمة الاقتصادية المضافة[14] : إقترح الباحثون مجموعة من التعديلات لحساب القيمة الاقتصادية المضافة للبنك أهمها :

-تخصيصات خسائر القروض بإعتبار أنها تنزل من الأرباح لامتصاص الخسائر المتوقعة مستقبلا ، ولذلك لابد من النظر لها على أنها جزء من رأس المال الاقتصادي عدا الديون المعدومة للفترة.

-نتائج النشاط غير التجاري .

-الضرائب المؤجلة بإعتبارها مصدرا للتمويل .

ثالثا : نموذج العائد على حقوق الملكية (R O E) .

1- مفهوم نموذج العائد على حقوق الملكية

يعتبر العائد على حقوق الملكية أو نموذج "Dupont" واحد من أهم النماذج المستخدمة في تقييم الأداء ، حيث بدأ هذا النموذج في بداية القرن العشرين ، حيث اقتصر في بادئ الأمر على قياس نسبتين تعبر الأولى عن كفاءة الادارة بتحقيق الأرباح ، وهي نسبة صافي الربح إلى إجمالي المبيعات ، فيما تعبر النسبة الثانية عن كفاءة الإدارة في إستخدام موجوداتها ، وهي نسبة صافي المبيعات إلى إجمالي الموجودات[15] .

وفي عام 1970 تم تطوير النموذج ليتحول من معدل العائد على الاستثمار إلى معدل العائد على حقوق الملكية.

1-1-مفهوم العائد على حقوق الملكية :

يقصد بحقوق الملكية (حقوق المساهمين) ذلك الجزء من الميزانية العمومية الذي يمثل مجمل ملكية المساهمين وحقوقهم في الشركة ، وتتكون حقوق الملكية من رأس المال المدفوع مضافا إليه جميع الاحتياطات الثانوية والاختيارية ،وكذلك الأرباح غيرالموزعة[16] .

أما العائد على حقوق الملكية فهو مؤشر متكامل لوصف العلاقة المتبادلة بين العائد والمخاطرة ، وهو نموذج يمكن المحلل من تقييم مصدر وحجم أرباح البنك خاصة بمخاطر تم اختيارها، تتمثل أساسا في مخاطر الإئتمان ، مخاطر السيولة مخاطر معدل الفائدة ،وكذلك مخاطر التشغيل ومخاطر رأس المال[17].

إن معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) يقيس معدل العائد المتحقق لاستثمار أموال المالكين وهو مقياس لأداء الادارة ، فإذا كان هذا المعدل مرتفعا فهو دليل للمخاطرة العالية الناجمة عن زيادة الرافعة المالية في حين يشير انخفاضه إلى تمويل متحفظ بالقروض .

تقييم الاداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية في ظل قيد السيولة

1-2-حساب معدل العائد على حقوق الملكية : ويتم استخراج معدل العائد على حق الملكية (ROE) من خلال قسمة صافي الربح بعد الضريبة على مجموع حقوق الملكية[18] .

$$\text{Return on Equity (ROE)} = \frac{\text{Net Income after taxes}}{\text{Total Equity}}$$

إن العائد على حقوق الملكية يتكون من ثلاث مؤشرات مهمة هي :

مؤشر تقييم الربحية ، مؤشر كفاءة إدارة الأصول ومؤشر مضاعف حق الملكية أو الرفع المالي

ومن هنا فإن العائد على حقوق الملكية مشتق من المؤشرات الثلاثة أعلاه [19]وكمايلي :

العائد على الملكية =مؤشر الملكية *مؤشر الأصول *مؤشر الرفع المالي

العائد على الملكية = _____ *_____ *_____

مايستفاد من النموذج أعلاه أن تقييم أداء الشركات يمكن تحليله بارتفاع نسبة العائد على الملكية أو إنخفاضه ويمكن أن يتم تحليل سببها من خلال تحليل النسب التي ساهمت بهذا الارتفاع ، مما يعطي بعدا تحليليا لتقييم الأداء .

1-3-حساب معدل العائد على حقوق الملكية في البنوك :

تختلف طبيعة البنوك عن المؤسسات الاقتصادية الأخرى ، يتم حساب معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) في البنوك وفق نموذج "Dupont" ، إذ يوضح هذا النموذج شرح وتوضيح العلاقة بين العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE) حيث أن الفرق بين الاثنين يظهر من إستخدام الرافعة المالية ، وذلك من خلال ضرب العائد على الأصول (ROA) بمضاعف حقوق الملكية(EM) أو ما يسمى بالرافعة المالية :

$$ROE = (ROA)*(EM)$$

ويمكن تلخيص نموذج العائد على حقوق الملكية في الشكل التالي :

الشكل (2): نموذج العائد على حقوق الملكية (ROE)

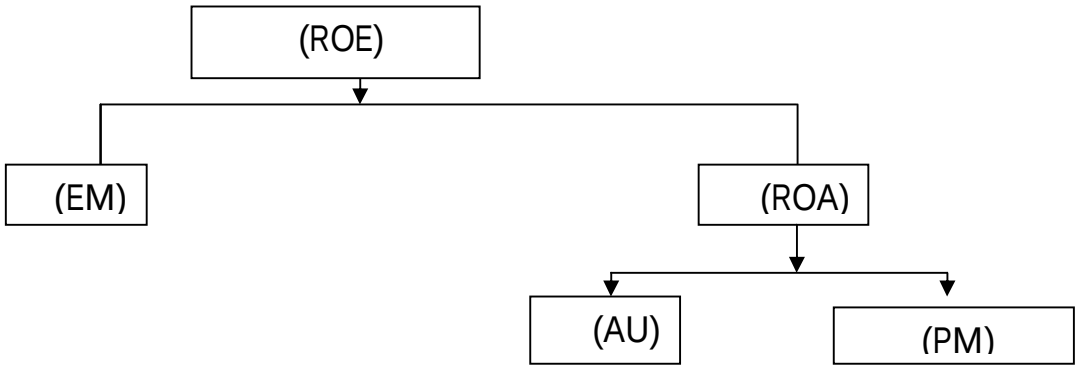

المصدر : طارق عبد العال حماد ، تقييم أداء البنوك ،"تحليل العائد والمخاطرة"، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 2001، ص:91.

إن الصيغة تفسر الأداء بشكل أوضح ، فارتفاع أوإنخفاض العائد على حقةق الملكية يمكن إرجاعه إلى إرتفاع أو انخفاض العائد على الأصول أو الرافعة المالية أو كلاهما، فإذا كان السبب في إرتفاع العائد على حقوق الملكية يعود إلى إرتفاع قيمة مؤشر الرافعة المالية ، فإن ذلك يدل على إرتفاع المخاطرة الناتجة عن الاعتماد الكبير على مصادر خارجية في إستثمارات أو توظيفات البنك لذا على المحللين والمساهمين التعرف على مستوى الخطر الذي يتطلبه ذلك المستوى من العائد والاداء ، أما إذا كان الارتفاع بسبب العائد على الأصول ، والذي يعكس الادارة الممتازة للأصول فإنه ستكون في هذه الحالة رسالة أخرى للمحللين والمساهمين عن إدارة المؤسسة [20].

وللإشارة فإن (ROA) مؤشر تقييم كفاءة إدارة الأصول أو ما يسمى بمؤشر العائد على الأصول يتحدد في البنوك بمؤشرين هما :

-هامش الربح (PM) : يعكس مدى قدرة الكفاءة في إدارة ومراقبة التكاليف .

-منفعة الأصول(AU) : ويسمى إستعمال الأصول حيث يدل المؤشر على الاستغلال الأفضل للأصول أي إنتاجية الاصول ، وعليه فإن : (ROA)=(AU)*(PM)

رابعا :نظام تقييم المصارف وفقاً للمؤشرات الناتجة عن عملية الفحص الميداني CAMELS

1-مفهوم نموذج CAMELS :

يعد نظام CAMELS من الأساليب الفعالة لتقييم أداء البنوك وتحديد مدى قوة ومتانة مراكزها المالية وأوضاع الادارة بها ، ومن ثم تحديد قدرتها على التعامل والتكيف مع أي متغيرات أو مستجدات ذات علاقة بنشاطها والتعرف على عناصر القوة والضعف في أداء البنوك.

وتعرف طريقة CAMELS بأنها [21]"مجموعة من المؤشرات التي يتم من خلالها تحليل الوضعية المالية لأي مصرف ومعرفة درجة تصنيفه ، وتعتبر هذه الطريقة أحد الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق التفتيش الميداني حيث عملت السلطات الرقابية في أمريكا على الأخذ بنتائج معيار CAMELS والاعتماد عليها في اتخاذ القرارات"،ويعرف معيار CAMELS بأنه[22]" عبارة عن مؤشر سريع للالمام بحقيقة الموقف المالي لأي مصرف ومعرفة درجة تصنيفه،ويعد أحد الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق الفحص التفتيش الميداني

ويأخذ معيار CAMELS عند التقييم ستة عناصر رئيسية [23]:

1- كفاية رأس المال CAPITAL ADEQUACY

2- جودة المنتوجات ASSET QUALITY

3- الإدارة MANAGEMENT

4- الربحية EARNINGS

5- السيولة L IQUIDITY

6-الحساسية SENSITIVITY

المحور الثالث : تقنيات وأدوات إدارة السيولة لتحسين الأداء المالي في البنوك:

تعد السيولة من الأهداف الأساسية التي تسعى البنوك التجارية إلى تحقيقها والمحافظة عليها في نفس الوقت ، فقد يتعرض البنك إلى خسارة عدد من زبائنه بسبب عدم توفر السيولة الكافية ، أو عدم التمكن من تلبية طلباتهم في الوقت المناسب لذا تسعى البنوك إلى تحسين آدائها المالي عبرالادارة الجيدة لسيولتها ،ولذا في هذا المحور سوف نتطرق إلى أساليب إدارة السيولة لتحسين الأداء المالي للبنوك التجارية

أولا : مفهوم السيولة المصرفية وأهميتها

1-تعريفها :

السيولة مصطلح شائع في لغة المصارف والأسواق المالية ، وهي تعني قدرة البنك على تلبية أو الإيفاء بالتزاماته بشكل فوري ، وذلك من خلال تحويل أي أصل من الأصول إلى نقد سائل بسرعة وبدون خسارة [24].

وتعرف أيضا"السيولة المصرفية تعني إحتفاظ البنك بجزء من أصوله في شكل سائل بدرجات متفاوتة ، وذلك لمواجهة الزيادة في سحب الودائع والسحب من الاعتمادات المفتوحة للعملاء ، بحيث يتمكن البنك في ذلك الوقت من إستغلال ودائعه بما يحقق له أكبر ربح ممكن ،مع الاحتفاظ بنقود كافية تمكنه من مقابلة طلبات السحب دون أدنى تأخير ،ومن غير أن ينجم في ذلك إرتباك في أعماله "[25]وتعرف لجنة بازل للاشراف المصرفي في ورقتها الخاصة بالسيولة في فيفري 2000 السيولة في المؤسسات أنها:القدرة على تمويل الزيادة في الموجودات والوفاء بالتزاماتها التي تأتي نتيجة أمر بالغ الأهمية يتمثل بجدوى استمرار المؤسسة المصرفية[26].

2-أهمية السيولة :

تظهر أهمية السيولة المصرفية من خلال أثرها على كل الوظائف بالبنك ، وباعتبارأن كل العمليات القانونية والتجارية الخاصة بحيازة ونشاط البنك تترجم في الأخير بتدفق نقدي داخل أو تدفق نقدي خارج، وبالتالي يمكن القول أن ضمان وجود وإستمرارية البنك يكون من خلال تحقيق مستويات معتبرة في مستوى السيولة النقدية ، ومن ثم فإن أهمية السيولة حسب Michel leroy تقوم على أساس عدة أهداف نحصرها في النقاط التالية [27]:

2-1-تجنب حالة عدم التسديد : تعرف الكثير من المؤسسات المالية الصغيرة الحجم حاليا حالة عدم التسديد رغم أن منتجاتها وخدماتها المقدمة تعتبر في حالة جيدة ،بالاضافة إلى النتيجة الايجابية (الربح) المحققة ،إلا أن عدم الاهتمام بالزيادة المفرطة في الاحتياج في رأس المال العامل (BER) الناتجة من حالات عدم التسديد الجزئي أو الكلي من طرف العملاء يتسبب في الموت القانوني للمؤسسة "La mort juridique " والذي يمكن تجنبه من خلال الادارة الجيدة للتدفقات النقدية والمتمثلة في التنبؤ بالتدفقات النقدية لمواجهة التطورات المستقبلية.

2-2-تدنية قيمة المصاريف المالية في المدى القصير :

ترتبط المصاريف المالية بالديون المتوسطة والطويلة الأجل الناتجة عن قرارات الهيكل المالي لبرنامج الاستثمار المقرر من طرف المؤسسة ،حيث تعتبر قرارات "زيادة رأس المال ، حصص الأصول ،..الخ" من الصلاحيات التي تتعدى مهام أمين الخزينة، بالمقابل تظهر مسؤوليته في تدنية وتقليص المصاريف المالية في المدى القصير من خلال الادارة الناتجة عن التمويل والتوظيف القصير المدى ، وذلك بالاعتماد على الادوات المختلفة المتوفرة في السوق النقدي.

2-3-السيولة تعتبر من أهم مهام إدارة المصرف:

إذ يتوجب عليها قياي وتلبية الاحتياجات من السيولة للمصرف الذي تديره ، إذ إن إحتياجات سيولة المصرف أو البنك يجب أن تكون مقاسة ، وربما تكون فيها مخاطرة إذا ما امتلك المصرف عددا كبيرا من مصادر السيولة ذات الارباح المنخفضة لغرض توفير السيولة اللازمة له [28].

ثانيا : العوامل المؤثرة في السيولة المصرفية:

من أهم العوامل المؤثرة في السيولة المصرفية نجد[29] :

1-عمليات الايداع والسحب على الودائع :

تؤدي عمليات السحب على الودائع نقدا ،أي قلب الودائع إلى نقود قانونية إلى تخفيض نقدية الصندوق واحتياطات البنك التجاري ، وبالتالي تقليص سيولته ،أما عمليات الايداع (تحويل النقود القانونية إلى ودائع) فإنها تعمل على زيادة السيولة.

2-معاملات الزبائن مع الخزينة العمومية :

سيولة البنك التجاري يمكن أن تتأثر من خلال علاقة الجمهور بالخزينة العامة ، وعموما تتحسن السيولة المصرفية في حالة كون عملاء البنك التجاري دائنين للخزينة .

3-رصيد عمليات المقاصة بين البنوك :

تزداد سيولة البنك التجاري إذا ظهر رصيد حسابه الجاري دائن لدى البنك المركزي ، نتيجة تسوية حساباته مع البنوك التجارية الأخرى العاملة في البلد ، ففي هذه الحالة تضاف موارد نقدية جديدة إلى احتياطاته النقدية التي يحتفظ بها لدى البنك المركزي مما يزيد من أرصدته النقدية .

4-علاقة البنك المركزي بالبنوك التجارية :

يمتلك البنك المركزي كممثل للسلطة النقدية قدرة التأثير في السيولة المصرفية من خلال تزويده البنوك التجارية بالنقد المطلوب من النقود الورقية والمعدنية، ومن خلال التحكم في نسبة الاحتياطي النقدي القانوني وسعر إعادة الخصم ، وبيع السندات الحكومية في السوق المفتوحة.

ثالثا: مفهوم إدارة السيولة

1-تعريف إدارة السيولة :

تعرف إدارة السيولة بأنها فن يعتمد على الموهبة والعلم والتجربة لتحقيق أحسن النتائج بأقل التكاليف من خلال إستخدام أفضل للموارد البشرية والمالية والتقلبات المتاحة وعليه فإن إدارة السيولة تعني القدرة على تحقيق التوازن بين الحفاظ على كمية السيولة وإشغالها في التمويل والاستثمار[30].

وتعرف أيضا بأنها : إتخاذ القرارات السريعة باستعمال أي فوائض نقدية لآجال قصيرة ، أو تأمين الاحتياجات الآنية إلى النقود لآجال قصيرة أيضا ،إدارة السيولة تتطلب وجود عقود مالية تساعد على مرونة وسرعة القرار[31].

ويقصد بإدارة السيولة أيضا[32]: الإستثمار الأمثل للأموال المتاحة بما يحقق أقصى عائد، والمقدرة على الوفاء بالإلتزامات للدائنين عند الحد الأدنى للتكاليف.ويتضح من التعريف السابق بأن لإدارة السيولة طرفان هما:

- يتمثل الاول في أن يستثمر فائض السيولة بغية تحقيق أقصى عائد ممكن، إذ ان تكدس الأموال لدى البنك ، وتجاوزها للحدود المسموحة من دون إستثمار، يعد مؤشرا سلبيا على كفاءة ادارته النقدية، لأن ذلك يعني فقدان عوائد كان بالامكان الحصول عليها.

-أما الثاني فهو المقدرة على الوفاء بالإلتزامات لاسيما الحالية منها بالحد الأدنى من التكاليف، ويتعين على المصرف في سبيل تحقيق ذلك المواءمة بين الأصول والمطلوبات من حيث الأجل أو العائد أو توافر التمويل.

ومنه نستنتج تعريف ادارة السيولة بأنها استثمار الفوائض النقدية والموارد البشرية من أجل تحقيق أقصى عائد للبنك وبأدنى حد مني التكاليف .

2-أهمية إدارة السيولة :

إن للسيولة أهمية في أداء مختلف العمليات والأنشطة وكذلك الوفاء بالالتزامات على المؤسسات المالية. ويمكن توضيح ذلك في الآتي:

1/ في حالة ارتفاع نسبة السيولة عن النسبة المطلوبة:

فإن هذا يؤدي إلى ضياع فرص الربحية وبالتالي عوائد كان من الممكن الحصول عليها لو أن هذه الأموال كانت قد استثمرت. وكما يؤدي إلى التأثر بالتضخم النقدي بسبب انخفاض القوة الشرائية للنقد. كما يشير فائض السيولة إلى عدم كفاءة الإدارة النقدية في المؤسسات المالية مما يسيء إلى سمعتها.

2/ في حالة العجز في السيولة عن النسبة المطلوبة:

ضياع فرص استثمار كان من الممكن اغتنائها لو كان لديها الأموال السائلة. اضطرار المؤسسة المالية إلى التصرف بتسييل مشروعات استثمارية قائمة قبل أجلها، مما يؤدي إلى حدوث خسارة أو ضياع فرص ربحية كان من الممكن تحقيقها في ظل الظروف العادية. كما أن حالة العجز في السيولة تسيء بسمعة المؤسسة المالية.

رابعا : مؤشرات قياس السيولة [33]

إن مؤشرات السيولة هي مؤشرات مالية تقيس الملاءة المالية للمنشآت المقترضة في المدى القصير ،أي قدرة المنشأة على تسديد الالتزامات المالية قصيرة الأجل ، وهناك عدد من المؤشرات تخص البنوك التجارية تعتمد على عدد من النسب المالية لمعرفة مدى كفاءة السيولة النقدية فيها ، ومن أهم هذه النسب مايلي :

1-نسبة الرصيد النقدي : هي نسبة رصيد محفظة النقدية لدى البنك إلى مجموع ودائعه ، وتقيس هذه النسبة قدرة الاحتياطات الأولية للبنك لمواجهة سحوبات ودائعه .

$$\text{نسبة الرصيد النقدي} = \frac{\text{النقد في الصندوق + النقد لدى البنك المركزي + الأرصدة السائلة الأخرى}}{\text{الودائع وما في حكمها}} \times 100$$

2-نسبة السيولة النقدية :

هذه النسبة تعكس قدرة الاحتياطات الأولية والثانوية للبنك على مواجهة سحوبات ودائعه ، وبالتالي فهي نسبة مجموع الاحتياطات الأولية والثانوية إلى مجموع ودائع البنك.

$$\text{نسبة السيولة القانونية} = \frac{\text{الإحتياطيات الأولية + الإحتياطيات الثانوية}}{\text{الودائع وما في حكمها}} \times 100$$

3- نسبة الإحتياطي القانوني[34]:

تحتفظ المصارف التجارية برصيد نقدي ودون فائدة لدى البنك المركزي يطلق عليه الإحتياطي القانوني، ويتمثل هذا الرصيد في نسبة معينة من ودائع المصرف. ويحدد البنك المركزي هذه النسبة وفقاً للمصلحة العامة، وينبغي على المصارف التجارية الإلتزام بها، وقد يلجأ البنك المركزي إلى تغيير هذه النسبة تبعاً لظروف البلد الإقتصادية والنقدية، لأنها تمثل إحدى أدواته المهمة في التأثير في حجم الإئتمان الممنوح في الإقتصاد القومي، فإنّه يقلل نسبة الإحتياطي القانوني في ظروف التوسع الإقتصادي، وبالعكس، فإنّه إذا أراد إحداث حالة إنكماش كعلاج لمشكلة التضخم المالي مثلاً، فإنّه يرفع من نسبة الإحتياطي القانوني، وهكذا. ويمكن حساب هذه النسبة رياضياً من خلال قسمة الرصيد النقدي لدى البنك المركزي على مجموع الودائع وما في حكمها، كما في المعادلة الآتية:

$$\text{نسبة الإحتياطي القانوني} = \frac{\text{النقد لدى البنك المركزي}}{\text{الودائع وما في حكمها}} \times 100$$

توضح المعادلة أعلاه أنّه كلما زادت نسبة الإحتياطي القانوني زادت مقدرة المصرف التجاري على الوفاء بالتزاماته المالية المترتبة عليه، خاصة في الظروف غير الإعتيادية، وأوقات الأزمات والتي تعجز فيها الأرصدة الموجودة لدى المصارف التجارية عن سداد إلتزاماته المالية.

تقييم الاداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية في ظل قيد السيولة

المحور الثالث : تقنيات وأدوات إدارة السيولة لتحسين أداء البنوك

أولا :تقنيات إدارة السيولة بالبنوك التجارية

فيما يلي أهم الأدوات المتبعة في إدارة السيولة بالبنوك التقليدية :

1-اللجوء إلى البنك المركزي[35] :

يتم اللجوء للبنك المركزي في حالتين :

1-1-في حالة العجز : يتم اللجوء إلى البنك المركزي في حالة العجز بإحدى الطرق التالية :

*إستدعاء الاحتياط من الفائض إلى البنك المركزي :

إذا احتاج البنك لتغطية احتياجاته من السيولة لمواجهة أي ظروف تكون قد طرأت فإنه يمكن استدعاء جزء من الاحتياطي الفائض لديه الذي يكون مودعا لدى البنك المركزي.

*توفير الائتمان قصير الأجل :

يتم اللجوء إلى البنك باعتباره بنك البنوك الذي يقوم بوظيفة المقرض الأخير ، ويتم ذلك إما في صورة إعادة خصم الأوراق التجارية التي توجد في محافظ البنوك التجارية ، أو الاقتراض بضمان تلك الأوراق.

1-2-في حالة الفائض :

قد يفكر البنك في إضافة الفائض إلى رصيده لدى البنك المركزي ،وإن كان هذا الأخير لايدفع فوائد عن هذا الرصيد حتى عن الاحتياطي القانوني ، فإن البنك قد يلجأ إلى هذا الاجراء لتعويض نقص في الاحتياطي القانوني عن فترة سابقة، أو يلجأ إليه تحسبا لعجز نقدي مرتقب في فترة لاحقة.

2-الاقتراض من المؤسسات المالية [36]:

ظهرت خلال الستينات من القرن العشرين مراكز مالية في دول مختلفة تحتفظ بودائع ضخمة بالعملات الرئيسية وهي ماعرفت بسوق الدولار الأوربي للاشارةإلى الدولارات الأمريكية التي تحتفظ بها بنوك خارج الولايات المتحدة الأمريكية ، ولم يعد الأمر قاصرا على الدولار ،إذ أصبح هناك سوق للعملات الأوربية ، يمكن أن تلجأ إليه البنوك وغيرها من المؤسسات المالية بهدف الاقتراض .

3-الاقتراض من الأسواق المالية :

قد تلجأ البنوك إلى الاقتراض من سوق رأس المال عن طريق إصدار سندات بلا ضمان تطرح للاكتتاب العام وتباع للمستثمرين لتوفير السيولة لدعم طاقتها الاستثمارية .

4-استحداث أدوات جديدة في مجال الودائع[37] :

طورت البنوك في الثلث الأخير من القرن العشرين العديد من الأدوات المصرفية سواء في مجال جذب الودائع أو في مجال تنويع فرص الاستثمار ، وذلك بسبب إشتداد حدة المنافسة بين الوحدات المصرفية المختلفة ومحاولتها زيادة أرباحها عن طريق جذب العملاء ، وإغرائهم بالخدمات المختلفة التي تستطيع تقديمها إليهم . 5-بيع أو شراء الأوراق المالية[38] : عادة ما يحتفظ البنك التقليدي بأوراق مالية قصيرة الأجل بدافع الحيطة ، وعندما يواجه سحوبات نقدية غير متوقعة ، فإنه يلجأ إلى بيع جزء من هذه الأوراق واستخدام حصيلتها في تغطية تلك المسحوبات ، وإذا لم يكف الاحتياطي الثانوي يلجأ البنك إلى تصفية جزء من محفظة أوراقه المالية .

6-التوريق: وهي عملية تلجأ إليها البنوك من أجل الاسترداد المعجل لمبالغ القروض الممنوحة للعملاء ، وهي أداة مالية لاعادة التمويل[39] ،وهو أداة مالية مستحدثة تفيد قيام مؤسسة مالية بحشد مجموعة من الديون المتجانسة والمضمونة كأصول، ووضعها في صورة دين واحد معزز ائتمانيا ثم عرضه على الجمهور.

ثانيا: : أدوات إدارة السيولة في البنوك[40] :

إن الغرض من إدارة السيولة هو التأكد من قدرة البنك على مواجهة جميع إلتزاماته التعاقدية في آجال إستحقاقها وتتمثل العناصر الاساسية لإدارة السيولة بشكل فعال فيما يلي :

-نظام جيد لإدارة المعلومات .

-سيطرة مركزية على السيولة .

-تحليل إحتياجات التمويل الصافي في إطار بدائل مختلفة، وتنويع مصادر التمويل .

-يجب أن يكون المراقبون على دراية بأسلوب إدارة البنك لموجوداته والتزاماته وترتيباته التعاقدية خارج الميزانية بهدف المحافظة على السيولة الكافية.

-يجب أن يكون للبنك قاعدة تمويلية متنوعة ، من حيث مصادر التمويل، ومن حيث التحليل المفصل لمواعيد إستحقاقات الالتزامات .

-يجب على البنك أن يحافظ على مستوى كاف من الموجودات السائلة،ووضع خطة للحالات الطارئة.

الخاتمة:

في نهاية هذه الورقة نكون قد حصلنا النتائج التالية:

-تقييم الأداء المالي من حيث أنه يعني تقديم حكم على إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية المتاحة للمؤسسة ، وذلك لخدمة رغبات أطراف مختلفة ، أي يعتبر تقييم الأداء المالي للبنك قياسا للنتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة مسبق و خطوات تقييم الأداء المالي متمثلة أهمها في الحصول على مجموعة القوائم المالية السنوية وقائمة الدخل ،إحتساب مقاييس مختلفة لتقييم الأداء دراسة وتقييم النسب ، وبعد إستخراج النتائج يتم معرفة الانحرافات والفروقات وضع التوصيات الملائمة معتمدين على عملية تقييم الأداء المالي من خلال النسب، بعد معرفة أسباب هذه الفروق وأثرها على الشركات للتعامل معها ومعالجتها.

- تناولنا مؤشرات تقييم الأداء المالي التقليدية، ونموذج القيمة الاقتصادية المضافة، و نموذج العائد على حقوق الملكية (R OE) ،و نظام تقييم المصارف وفقاً للمؤشرات الناتجة عن عملية الفحص الميدانيCAMELS والذي يعد من الأساليب الفعالة لتقييم أداء البنوك وتحديد مدى قوة ومتانة مراكزها المالية ، وإستنتجنا مؤشرات قياس السيولة فوجدنا أهمها،نسبة الرصيد النقدي ونسبة السيولة النقدية .

-استنتجنا أيضا أهم الأدوات المتبعة في إدارة السيولة بالبنوك التقليدية : اللجوء إلى البنك المركزي ،الاقتراض من المؤسسات المالية،الاقتراض من الأسواق المالية ،استحداث أدوات جديدة في مجال الودائع ،بيع أو شراء الأوراق المالية والتوريق، و تناولنا أدوات إدارة السيولة في البنوك التي نختصرها في نظام جيد لإدارة المعلومات ،سيطرة مركزية على السيولة ،تحليل إحتياجات التمويل الصافي وتنويع مصادره ويجب أن يكون للبنك قاعدة تمويلية متنوعة ، من حيث مصادر التمويل، ومن حيث التحليل المفصل لمواعيد إستحقاقات الالتزامات أيضا ،ويجب على البنك أن يحافظ على مستوى كاف من الموجودات السائلة.

ونقترح في الختام جملة من التوصيات أهمها:

-البحث عن وسائل جديدة لادارة السيولة في البنوك ، تضمن مزيدا من المصادر التمويلية وحسن التحكم فيها، وعلى رأسها طرق التمويل الاسلامية.

-ضرورة تخلي الدولة عن التحكم في التعاملات البنكية وضرورة تحرير الاقتصاد والسوق المالية الجزائرية ، والانفتاح على النظام العالمي، تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي ، وتنويع الاستثمارات البنكية من أجل تقليل المخاطر.

-الاهتمام أكثر بالسيولة النقدية في البنوك لما لها من تأثير على العائد،وتسهيل تدفق التمويل لعمليات الائتمان بشروط وبأسعار أفضل وفترات سداد أطول.

قائمة المراجع:

[1] عبد الوهاب دادن ورشيد حفصي : تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بإستخدام طريقة التحليل العاملي التمييزي (AED)خلال الفترة 2006-2012، مجلة الواحات للبحوث والدراسات ، جامعة غرداية ، المجلد السابع ،العدد الثاني ،2014، ص24.

[2] محمود الخطيب : الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم شركات المساهمة ، الطبعة الأولى ،دارحامد للنشر والتوزيع ،عمان ،الأردن ،2009،ص45-46.

[3] دادن عبد الغني: قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسات الاقتصادية ، مجلة الباحث ، العدد الرابع ، الجزائر،2006،ص42.

[4] السعيد فرحات جمعة : الأداء المالي لمنظمات الأعمال ، دار المريخ للنشر ، الرياض ،السعودية ، 2000،ص38.

[5] دادن عبد الغني ، مرجع سابق ، ص34.

[6] Ecomedfot.blogspot.comتاريخ الاطلاع 2018/01/24.

[7] محمد محمود الخطيب ،مرجع سابق ،ص51،52

[8] وليد ناجي الجيلاني، التحليل المالي ،الأكاديمية العربية في الدنمارك ،2007، ص120.

[9] مجيد محسن محمد الغالبي ، موجهات القيمة الاقتصادية المضافة في المصارف العراقية: دراسة تطبيقية ، مجلة الكوت، العدد26، العراق ، أوت2016،

[10] مجيد محسن محمد الغالبي، المرجع نفسه.

[11] وليد ناجي الجيلاني، مرجع سابق، ص120

[12] حسينة صيفي ، قياس الأداء المالي بإستخدام مؤشر القيمة الاقتصادية المضافةEVA،دراسة حالة المؤسسات المدرجة في مؤشر CAC40خلال الفترة 2008-2013، أطروحة دكتوراة تخصص دراسات مالية وإقتصادية،قسم العلوم التجارية ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة ورقلة، 2016، ص30.

[13] مجيد محسن محمد الغالبي، مرجع سابق،بدون صفحة.

[14] مجيد محسن محمد الغالبي، مرجع سابق،بدون صفحة.

[15] محمد صالح جابر ، الاستثمار بالأسهم والسندات وتحليل الأوراق المالية ،ط1، مؤسسة الخليج للطباعة والنشر ،الكويت ،1982،ص166.

[16] محمد صالح جابر ،مرجع سابق ،ص166.

[17] محمد علي محمد العقول ، قياس كفاءة الأداء المالي للبنوك الاسلامية ،أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة أم درمان الاسلامية ، السودان ،1997، ص46.

[18] علاء عبد الحسين صالح وعدي صفاء الدين فاضل، تقييم أدا الشركات العراقية باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية ، دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية للفترة 2008-2010، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية ، السنةالثامنة ،العدد25 ،2010،ص149،150

[19] علاء عبد الحسين صالح وعدي صفاء الدين فاضل،مرجع سابق ،ص150

[20] طارق عبد العال حماد ، تقييم أداء البنوك "تحليل العائد والمخاطرة "،الدار الجامعية ،الاسكندرية، 2001، ص91.

[21] شوقي بورقبة :الكفاءة التشغيلية للمصارف الاسلامية ،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، 2011-2010، ص72.

[22] علي عبد الرضا حمودي العميد : مؤشرات الحيطة الكلية وإمكانية التنبؤ المبكر بالأزمات (دراسة تطبيقية :حالة العراق)،المديرية العامة للاحصاء والأبحاث ،البنك المركزي العراقي ،ص:6

[23] زيتوني عبد القادر ، دراسة المؤشرات الدولية الحديثة لتقييم أداء اللبنوك ، دراسة تطبيقية ، جامعة الجزائر ، 2009،ص08.

[24] بلال نوري وسعيد الكروي: تقييم ربحية المصارف باستخدام مؤشرات السيولة دراسة مقارنة بين مصرفي الرافدين والرشيد ، مجلة العراقية للعلوم الادارية العدد24، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء ، العراق ،بدون سنة ، ص:6.

[25] محمد سعيد أنور سلطان ، إدارة البنوك ،دار الجامعة الجديدة ، الاسكندرية ،مصر، 2005،ص: 141.

[26] عبد السلام لفتة سعيد ، بلال نوري : تقييم السيولة في المصارف التجارية وتأثيرها على الربحية ، السنة الثالثة عشر ، العدد37، المجلد الأول كلية الادارة والاقتصاد ،جامعة الكوفة ، العراق ، 2016 ، بدون صفحة.

[27] محمد الأمين خنيوة ، فعالية إدارة التدفقات النقدية من خلال أدوات السوق النقدي،مذكرة ماجستير، تخصص إدارة مالية ،جامعة قسنطينة ،الجزائر، 2007-2008، ص:35.36

[28] بلال نوري وسعيد الكروي ، مرجع سابق ، ص07.

[29] رضا صاحب أبو أحمد، إدارة المصارف دار الفكر للطباعة والنشر، عمان ، الطبعة الأولى ، 2002، ص185-186.

[30] هند يوسف سليمان أبو قرون ، إدارة السيولة في المصارف السودانية:إيجابياتها وسلبياتها ، المؤتمر الدولي الثاني للمالية والمصرفية الاسلامية تحت عنوان : إدارة السيولة في المصارف الاسلامية ، جوان 2015، ص04.

[31] منذر قحف ،أساسيات التمويل الاسلامي ، على الرابط: books.google.dz

[32]أسامة العاني ،محمود الشويات : إدارة السيولة النقدية في المصارف الاسلامية ، المؤتمر الدولي الثاني للمالية والمصرفية الاسلامية تحت عنوان :إدارة السيولة في المصارف الاسلامية ،جوان 2015،ص08.

[33] سعدي أحمد حميد الموسوي ،أحمد حسين الموسوي :صياغة هيكل التمويل وأثرها في السيولة المصرفية :دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية العراقية لمدة 2005-2014، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية ، المجلد9 ، العدد3، ،جامعة بابل، العراق ،2017،ص173

[34] محمد جبار الصائغ ، رضا صاحب أبو حمد : دراسة تحليلية للسيولة المصرفية لعينةمن المصارف الاردنية ،كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة ، على الرابط : mng.uokufa.iq/teaching

[35] حكيم براضية : التصكيك ودوره في إدارة السيولةبالبنوك الاسلامية ، مذكرة ماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف، 2011، ص25.

[36] حكيم براضية :مرجع سابق ،ص26

[37]مدحت صادق : أدوات وتقنيات مصرفية ، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2001،ص233.

[38]مدحت صادق :المرجع نفسه ،ص233.

[39] مصطفاوي سميرة : البنوك في مواجهة آلية التوريق ، مذكرة ماجستير ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة تيزي وزو، 2016،ص:04

[40] بونيهي مريم : الادارة الحديثة لمخاطر السيولة وفق مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية،مجلة الاقتصاد الجديد ، العدد15،المجلد 2،2016،ص:120.